اقتصاد

المغرب: إجراءات لخفض أسعار القمح

الرباط ـ **مصطفى قماس**

يتجه المغرب نحو تكريس قرار يقضي بالكف عن تطبيق الرسوم الجمركية التي تسري على القمح اللين والقمح الصلب، في سياق متسم بارتفاع الأسعار في السوق الدولية التي أفضت إلى زيادة سعر الدقيق المصنوع من القمح الصلب في الفترة الأخيرة.

وكشفت الأمانة العامة للحكومة، في بيان، صدر أخيراً، أن الحكومة ستدرس في مجلسها الأسبوعي بعد غد الخميس، مرسومين يتعلقان بتعليق تطبيق الرسوم الجمركية على القمح اللين والقمح الصلب.

وكان المغرب استأنف تطبيق الرسوم الجمركية على واردات القمح اللين والصلب في مايو/ أيار ويونيو/ حزيران الماضيين، بعد تعليقها في منتصف العام الماضي، إثر انهيار حاد للمحصول الذي بلغ 32 مليون قنطار متأثرا بالجفاف الذي عرفته المملكة. وعمدت الحكومة إلى رفع الرسوم الجمركية على الواردات من القمح اللين إلى 135 في المائة اعتبارا من منتصف مايو الماضي، فيما تم رفع الرسوم الجمركية على الواردات من القمح الصلب إلى 170 في المائة اعتبارا من أول يونيو الماضي. ويرى رئيس الجامعة الوطنية لأرباب المخابز والحلويات بالمغرب، الحسين أزاز، في تصريح لـ«العربي الجديد» أن التوجه نحو تعليق الرسم الجمركي كان منتظرا في ظل ارتفاع أسعار القمح، خصوصا الصلب منه في السوق الدولية.

ويتصور أزاز أن تعليق رسوم الجمرك يمكن أن يفضي إلى خفض أسعار القمح في السوق المحلية، خصوصا بالنسبة للدقيق المستخرج من القمح الصلب، الذي ارتفع سعره في الفترة الأخيرة بما كان له من تأثير على سعر الخبز والسميد.

وتم في الفترة الأخيرة تسجيل ارتفاع في أسعار الخبز والمنتجات المصنوعة من دقيق القمح الصلب في المخابز، علما أن أسعار ذلك الصنف من الخبز يخضع لقانون العرض والطلب.

ولم يطاول الارتفاع الخبز المعد من دقيق القمح اللين، إذ إن الدولة تدعم الخبز الذي يزن 160 غراما، والذي يحدد سعره في درهم وعشرين سنتيما، ولن يعرف ذلك الخبز أي ارتفاع. وتجلى من بيانات المندوبية السامية للتخطيط (حكومية)، حول مؤشر الأثمان بالمغرب، أن الخبز والحبوب، شهدت أعلى ارتفاع على مستوى أسعار المستهلكين مقارنة بالسلع والخدمات الأخرى، بنسبة 4 في المائة بين أغسطس/آب وسبتمبر/ أيلول الماضيين.

ويستورد المغرب القمح الصلب من كندا والاتحاد الأوروبي وأوروبا، غير أن الأمطار الغزيرة بأوروبا والجفاف بكندا، أفضت إلى تراجع الإنتاج، إذ انخفض في كندا بنسبة 40 في المائة. وأدى ذلك الانخفاض في الإنتاج بالإضافة إلى سعي الصين لتكوين مخزون من القمح إلى ارتفاع الأسعار في ظل تراجع العرض في السوق الدولية.

ويعد المغرب من أكبر مستوردي الحبوب، إذ يشتري من الخارج سنويا ما بين 30 و50 مليون قنطار من الحبوب، حسب المحاصيل.

وكانت المندوبية السامية للتخطيط توقعت في دراسة سابقة، أن يستمر المغرب في استيراد الحبوب في أفق 2025، إذ سيصل الارتهان للأسواق الأجنبية إلى 43 في المائة، فيما سيصل إلى 26 في المائة بالنسبة للزيوت و65 في المائة عندما يتعلق الأمر بالسكر.

لو عرف العسكر أهمية السودان

مصطفى عبد السلام

هل يدرك عسكر السودان أن بلدهم يمكن أن يكون سلة غذاء العالم لو استقر سياسيا واقتصاديا، وأن إنتاج السودان من الأغذية يمكن أن يكفي احتياجات الدول العربية من القمح والأغذية والذرة والزيوت والسمسم واللحوم والألبان، وبالتالي لا تلجأ هذه الدول لشراء السلع الغذائية من دول العالم المهيمنة على إنتاج الغذاء، ولا يتسول السودان القمح من دولة الاحتلال كما حدث قبل شهور. هل يدرك العسكر أن 100 مليار دولار قيمة واردات العرب من الأغذية سنويا يمكن أن تتجه لخزينة السودان الخاوية، وبالتالي تجد اللباد الموارد الكافية لتمويل واردات الأدوية وحليب الأطفال والوقود وسداد أعباء الدين الخارجي.

هل يدرك العسكر أن السودان يمكن أن يعوم على بحار من الأموال والاستثمارات إذا توقف هؤلاء الطامعون في السلطة عن ارتكاب جريمة الانقلابات على الحكومات المدنية وآخرها ما حدث قبل أيام.

هل يدرك العسكر أن أموال العرب الهاربة في البنوك الغربية والتي تبحث عن فرصة استثمار مناسبة وقليلة المخاطر يمكن أن تستقر في السودان إذا ما تمت تهيئة مناخ الاستثمار وإتاحة فرصة استغلال الأراضي الصالحة للزراعة والتي تقدر مساحتها بنحو 41,8 مليون فدان.

هل يدرك العسكر أنهم السبب في تعاسة السودانيين وتجويعهم وإفقارهم وإذلالهم وتخلفهم عن سداد ديونهم وكرههم للحياة، وأنهم وراء تحول السودان لدولة فاشلة اقتصاديا وسياسيا ومأزومة ماليا وهشة ومفلسة الموارد والإمكانيات، لأن آخر ما يشغل هؤلاء العسكر هي قضايا التنمية ومكافحة التضخم والفقر والبطالة والفساد وخلق فرص عمل وتوفير السلع وتحسين الخدمات من كهرباء وطرق وجسور، ولا تعنيهم إقامة مصانع ومدارس ومستشفيات وشبكات مياه وصرف صحي، كل ما يعنيهم هو حصد المزيد من الأموال لصالح المؤسسة العسكرية التي ينتمون إليها.

لو عرف العسكر أهمية السودان العريق ما تركوه نهبا للفقر والفساد والحروب الأهلية والإبادات الجماعية العرقية، ولو أحبوا السودان لدعموا استقراره بدلا من إثارة الفوضى من فترة لأخرى عبر الانقلابات، وأدركوا أن استقرار السودان مهم ليس فقط للدول المجاورة، مثل مصر وليبيا وتشاد، لكن للمنطقة كلها، وترك هؤلاء شؤون الحكم والسياسة للحكومات المدنية تحكم بالدستور والقانون، لكنهم يريدون أن تتحول البلاد إلى معسكر كبير يعيش فيه السودانيون عبيدا للسادة الضباط والطبقة المرضي عنها. هم لا يريدون استقرارا ولا تنمية ولا رفاهية للشعب، بل يهمهم شيء واحد هو الحكم والسيطرة على السلطة بكل ما تعنيه الكلمة.

قفزة في أرباح كيا

ذكرت «كيا»، ثاني أكبر شركة لصناعة السيارات في كوريا الجنوبية، أمس الأربعاء، أن صافي أرباحها للربع الثالث ارتفع بشكل كبير بسبب عدم وجود تكاليف لمرة واحدة، لكن النقص في الرقائق لا يزال مصدر قلق كبير لشركة صناعة السيارات. وقفز صافي الربح للأشهر الثلاثة المنتهية في سبتمبر/ أيلول بأكثر من ثمانية أضعاف إلى 1,135 تريليون وون (970 مليون دولار) من صافي أرباح قدره 133,68 مليار وون في نفس الفترة من العام الماضي. وقفزت أرباح التشغيل بأكثر من ستة أضعاف لتصل إلى 1,327 تريليون وون في الربع الثالث من 195,23 مليار وون في العام الماضي. وارتفعت المبيعات بنسبة 8,8% لتصل إلى 17,752 تريليون وون من 16,321 تريليون وون خلال نفس الفترة. وفي العام الماضي، جنبت الشركة 1,013 تريليون وون في مخصصات جودة صيانة منتجات ما بعد البيع والخدمات الأخرى.

(فرانس برس)

لقطات

المغرب: مطالب بمعالجة ارتفاع الأسعار

طالب حزب «التقدم والاشتراكية» المغربي، أمس الأربعاء، حكومة بلاده باتخاذ التدابير الضرورية لحماية المواطنين من ارتفاع الأسعار. وقال الحزب (يساري معارض) في بيان، تلقت الأناضول نسخة منه، إن هناك «مؤشرات سلبية على المستوى الاجتماعي ناجمة عن استمرار صعوبات مواجهة تداعيات جائحة كورونا على الحياة اليومية للمواطنين على كافة المستويات». واعتبر «التقدم والاشتراكية» (22 نائبا بالبرلمان من أصل 395)، أن «هذه الصعوبات يزيد من حدتها الغلاء المسجل في أسعار عدد من المواد الاستهلاكية الأساسية». وشدد على «ضرورة اتخاذ الحكومة ما يلزم من إجراءات لحماية القدرة الشرائية للمواطنين».

تركيا تدعو إلى التعاون الزراعي

دعت تركيا، إلى التعاون بين الدول الأعضاء في «منظمة التعاون الإسلامي»، لتحقيق الاستقرار في السوق الزراعي وتطوير الاستخدام الفعّال للموارد الطبيعية. جاء ذلك وفق وزير الزراعة والغابات التركي، بكير باكدميرلي، في كلمة له خلال المؤتمر الوزاري الثامن حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية للمنظمة الإسلامية، المنعقد في مدينة إسطنبول. وأشار الوزير التركي إلى وجود 350 مليون شخص في الدول الأعضاء لمنظمة التعاون الإسلامي، يكافحون من أجل البقاء على قيد الحياة، بسبب معاناتهم من الفقر والجوع. وأضاف أن المسلمين الذين يشكّلون ربع سكّان العالم، لا يعيشون الحياة التي يستحقونها.

سورية الثالثة عالمياً للدول الأكثر هشاشة

تستمر سورية بحصد أرقام ومواقع الأكثر فقراً وتضخماً وبطالة وتهجيراً بالعالم، لتضيف أخيراً صفة جديدة، مع احتلالها المرتبة الثالثة عالمياً ضمن تصنيف «الدول الأكثر هشاشة لعام 2021»، الذي يصدره صندوق السلام ومجلة فورين بوليسي في الولايات المتحدة منذ سنة 2005. ويستند تصنيف الدول الهشة المعروف سابقاً بالدول الفاشلة إلى الضغوط التي تشهدها دول العالم على الصعد الاقتصادية، والاجتماعية، والصحية، والأمنية، ويعتمد التصنيف، كمؤشر مهم، بحسب الاستشاري الدولي عبد الناصر الجاسم، لتحديد مسار المساعدات الدولية وكذلك لاستقطاب الاستثمارات.

ليبيا: مطالب بحماية المؤسسات النفطية بعد اشتباكات الزاوية

طرابلس ـ **العربي الجديد**

قال رئيس المؤسسة الوطنية الليبية للنفط، مصطفى صنع الله، إن الاشتباكات المسلحة في مدينة الزاوية، غربي طرابلس، تسببت في إصابة مباشرة لمجمع الزاوية النفطي، وطالب السلطات بضرورة حماية المؤسسات النفطية ووقف «الأعمال الإجرامية في مواقع النفط أو بالقرب منها». وشهدت مدينة الزاوية (30 كلم غرب طرابلس) اشتباكات مسلحة لعدة ساعات، ليل أول من أمس، بين فصائل تنتمي لجهاز دعم الاستقرار التابعة للمجلس الرئاسي، وأخرى تابعة لوزارة الداخلية في الحكومة، وقالت وسائل إعلام ليبية إن سببها «محاولة الفصيل الأول السيطرة على المجمع النفطي» الذي يسيطر عليه الفصيل الثاني بحجة تأمينه.

وأوضح صنع الله، في بيان نشرته المؤسسة الوطنية للنفط، أمس، أن «عمليات التخريب التي تتم في دقائق تحتاج سنوات لإصلاح الأضرار، فضلا عن تكلفتها المادية الباهظة»، مؤكدا أن المساس بالبنية التحتية لقطاع النفط «يعد جريمة لا يمكن السكوت عنها». وفيما طالب صنع الله «الجهات المسؤولة» ببسط الأمن في المواقع النفطية وحماية العاملين، أوضح أن ثمانية خزانات لتخزين المنتجات النفطية تعرضت لـ«أضرار مباشرة»، بالإضافة إلى خمسة خزانات أخرى لـ«تخزين الزيوت الأساسية والإضافات الكيميائية بمصنع خلط وتعبئة الزيوت المعدنية، ما تسبب في تسرب كميات كبيرة منها».

وتابع صنع الله رصد أضرار الاشتباكات بالمجمع النفطي بالقول: «أصيب المحول الكهربائي المغذي للمحطة الرئيسية الخاصة بمصنع خلط وتعبئة الزيوت، الأمر الذي ترتب عنه عطب في المحول»، مضيفا «تضررت أسقف صالات خطوط التصنيع بمصنع خلط وتعبئة الزيوت». وختم بيان المؤسسة بالإشارة إلى أن عمليات الكشف على كافة الوحدات الإنتاجية بالشركة «ما تزال مستمرة حتى اللحظة لتحديد حجم الأضرار الناتجة عن هذه الأعمال غير المسؤولة». وثارت مخاوف من تعطل الإنتاج النفطي مجدّداً، بعد أن خسرت البلاد عشرات مليارات الدولارات أثناء إغلاقات الحقول والموانئ في الفترة التي سبقت المصالحة. ويتخطى حالياً إنتاج ليبيا اليومي من الخام 1,2 مليون برميل. وحققت البلاد مع ارتفاع أسعار النفط العالمية إيرادات كبيرة ناهزت ملياري دولار خلال أغسطس/آب الماضي، بحسب المؤسسة الوطنية للنفط.

مال وسياسة

شركات الجيش السوداني أمام اختبار صعب: انفلات الأسواق

بات الجيش السوداني في مواجهة مباشرة مع العديد من الملفات الاقتصادية بعد فرض حالة الطوارئ في جميع أنحاء البلاد، وحلّ مجلسي السيادة والوزراء

الخرطوم ـ **عاصم إسماعيل**

يبدو أن المؤسسة العسكرية في السودان ستواجه عقبات جديدة مع تطورات المشهد الاقتصادي المعقد بعدما انفردت بالحكم وأطاحت بحكومة عبد الله حمدوك. وأفرز ذلك وضعا معيشيا صعبا يواجه المواطنين خصوصا في ظل دعوات الإضراب العام وانعدام وصول المواد التموينية وتوقف شركات رئيسية عن العمل استجابة لدعوة تجمع المهنيين بالدخول في عصيان مدني.

ويأتي ذلك في وقت أكدت فيه جهات مختصة قرب نفاد المخزون الاستراتيجي من السلع الأساسية خصوصا الخبز والسكر، مع إغلاق شبه تام للمخابز وعدم قدرة الأسواق المركزية على الحصول على السلع نتيجة لإغلاق الطرق والكباري وتوقف إمداد السلع من الشرق المغلق.

ومع تقدم وتيرة الاحتجاجات تزداد صعوبة الحصول على لقمة العيش ويتواصل تدهور الاقتصاد، ما جعل الجيش وشركاته في مأزق، خصوصا ما يرتبط بإدارة الملفات الاقتصادية وسط تعطل مؤسسات الدولة وشلل الأسواق.

وزادت الصعوبات الاقتصادية مع إغلاق الأسواق والطرق وشح السلع وتوقف البنوك عن العمل وانقطاع شبكة الإنترنت.

يقول اقتصاديون إن الأوضاع تسير نحو الأسوأ، إذا لم تتراجع المؤسسة العسكرية عن الخطوة التي اتخذتها سابقا في ظل حصار اقتصادي داخلي وخارجي، حيث أوقفت جميع الدول المانحة معوناتها التي دفعت بها إلى السودان، كما توقفت ماكينات الإنتاج داخليا.

وكان قائد القوات المسلحة السودانية، عبد الفتاح البرهان، أعلن منذ يومين، حالة الطوارئ في جميع أنحاء السودان، وحلّ مجلسي السيادة والوزراء في البلاد، وكذلك تعليق العمل في بعض مواد الوثيقة الدستورية.

ويتوقع الاقتصادي السوداني، محمود الزين، في حديثه لـ«العربي الجديد» أن تزداد المعاناة المعيشية خلال الفترة المقبلة لأن هنالك هجمة كبيرة من المواطنين على ما تبقى من سلع في أرفف البقالات، وهذا بالطبع سيشكل تحدّيًا جديدًا للجيش الذي يمتلك حوالي نصف إيرادات السودان من أصول لشركات إنتاجية وأخرى تعمل على تصدير المواد الخام، حسب الزين. ويضيف: هذه الشركات معلومة لجميع المواطنين وكانت مثار خلاف بين المكونين المدني والعسكري، كما كانت السبب الأساسي الذي أطاح بوزيرة المالية المكلفة السابقة هبة محمد علي، التي رفضت تبعية تلك الشركات إلى القطاع العام بحجة أن النظام المالي للجيش منضبط وليس كما هو موجود في القطاع العام.

ويشير الزين إلى أن المؤسسات الاقتصادية العسكرية مختلفة التخصصات، من بينها بنوك كبيرة جدا مثل بنك أم درمان المدني الذي يتمتع بحماية من البنك المركزي ويمتلك أكبر رأس مال في البنوك التجارية السودانية، وغالبية أعضاء المؤسسة العسكرية يمتلكون حسابات فيه، ولذلك إذا أرادت المؤسسة العسكرية العمل على إحداث انفراجة حقيقية تستطيع ذلك، ولكنها تمتنع عن الأمر بحجة ضعف المكون المدني في إدارة دفة الدولة.

المختص في شؤون الأوراق المالية، بابكر التوم، يقول إن المؤسسة العسكرية تمتلك غالبية الصناعات الموجودة في البلاد، ومنها شركة جياد للسيارات، ورغم أن واجهتها مختلفة ولكنها في الأساس تتبع للجيش. ويضيف: شركات الجيش تمتلك استثمارات كبيرة جدا تصل إلى أكثر من 100 مليار دولار، وهي التي تقوم مباشرة بتسهيل كل ما يتعلق بالأوضاع الاقتصادية لأفراد من المؤسسة، فإذا أرادت المؤسسة العسكرية توظيف تلك الأموال لمصلحة المواطن تستطيع ذلك ولكنها لن تفعل. ويتابع: «بالإضافة لذلك أيضا لديها شركات ومطاحن مثل مطحن زادنا الذي يعتبر من أكبر المطاحن وتخصص له تسهيلات كثيرة، وما يدلل على ذلك هو أنه في أيام أزمة الخبز السابقة كانت كل مخابز المؤسسة العسكرية تعمل من داخل القيادة العامة ولا يشكو منتسبو المؤسسة مما يعاني منه المواطن».

وفي ما يتعلق بالدعم السريع، كشفت مجلة «فورين بوليسي» الأميركية عن جوانب من التقرير الذي أعدّته لجنة تتبع لمجلس الأمن الدولي واعترضت عليه روسيا كصديقة للخرطوم ووصفته بعدم الدقة. وأوضحت المجلة أن القوات الموالية للحكومة جنت أرباحا تقدر بأكثر من 123 مليون دولار من التجارة في الذهب خلال الأعوام القليلة الماضية. وحسب «فورين بوليسي» فإن قيمة الذهب المهرب خلال الفترة 2010-2014 تقدر بحوالي 4,5 مليارات دولار.

في السياق نفسه، قال أستاذ الاقتصاد بالجامعة الأميركية بالقاهرة، حامد التجاني، في تصريحات صحافية سابقة، إن قوات الدعم السريع راكمت أموالا ضخمة من خلال مصادرها المتعددة لتمويل نفسها في ظل غياب المحاسبة والمراجعة المالية من قبل الدولة.

وفي المقابل، يقول الاقتصادي السوداني، أحمد محمد الشيخ، إن أموال المؤسسة العسكرية تتمتع بنظام مالي متقدم كثيرا على أنظمة الدولة لما تمتلكه من شفافية ومراجعة لوجود ضباط ماليين في كل وحدة، كما أنها تخضع لرقابة شديدة أكثر من الرقابة المدنية، وهي ذاتية الاستثمار.

700

أعلنت أميركا، تعليق مساعدة مالية للسودان بقيمة 700 مليون دولار، اعتراضا على الإجراءات الانقلابية. كذلك هدّد الاتحاد الأوروبي، مساء الثلاثاء، بتعليق مساعدته المالية إذا لم يُعد العسكريون السلطة إلى الحكومة المدنية.

الأزمات المعيشية تحاصر السودانيين (أشرف الشاذلي/فرانس برس)

الأردن

شركات الإسكان تخسر 2,1 مليار دولار

عمّان ـ **زيد الدبيسية**

قال رئيس جمعية مستثمري قطاع الإسكان في الأردن، كمال العواملة، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إن الاستثمار في مشاريع الإسكان شهد تراجعاً حادا خلال السنوت القليلة الماضية، بسبب انخفاض الجاذبية الاستثمارية، وارتفاع كلف البناء، والضرائب المرتفعة. وأضاف أن قطاع الإسكان خسر حوالي 2,1 مليار دولار من إجمالي حجم الاستثمارات القائمة فيه، حيث يقدر رأس مال الشركات العاملة في القطاع بحوالي 4 مليارات دولار، فيما يتجاوز حجم الاستثمار الفعلي عشرات المليارات من الدولارات.

وقال العواملة لقد خرجت العديد من الشركات من السوق، نتيجة ارتفاع الضرائب والرسوم والمتطلبات المختلفة، والزيادة التي طرأت على أسعار مواد البناء، إضافة إلى تعقيد الإجراءات المتعلقة بالترخيص.

وقال إن دولة الإمارات العربية المتحدة وتركيا باتتا من أكثر الوجهات للمستثمرين الأردنيين العاملين في قطاع الإسكان والعقارات بشكل عام، نظرا للفارق الكبير في الكلف والضرائب وسهولة الإجراءات. وأوضح أن عدد المستثمرين في القطاع حاليا تراجع إلى حوالي ألفي مستثمر، من أصل حوالي 3 آلاف مستثمر، وغالبيتهم خرج من السوق لتعرّضه لخسائر مالية كبيرة، والبعض اضطر للهجرة إلى بلدان أخرى. وبيّن العواملة أن عددا كبيرا من الأردنيين أصبحوا يفضلون تملك العقارات في دول أخرى مثل مصر وتركيا بسبب انخفاض الأسعار قياسا إلى الأردن، ما أثر كثيرا على مبيعات شركات الإسكان محليا.

وقال إن القدرات الشرائية للمواطنين الأردنيين بالإضافة إلى تراجع مشتريات الأجانب من العقارات في الأردن، ساهما بشكل كبير في تراجع نشاط سوق الإسكان في الأردن، وتعرضت الشركات لخسائر غير مسبوقة والتي تعمقت بسبب جائحة كورونا وتداعياتها.

وبيّن أن الحكومة لم تقدم حتى الآن خطوات تحفيزية ناجعة لقطاع العقار بشكل عام، ما يهدد الاستثمارات العقارية بمزيد من التراجع والهروب إلى الخارج، وبالتالي خسارة مورد مهم للاقتصاد الأردني، والتأثير سلبا في الناتج المحلي الإجمالي، وأضرار ستلحق بالقطاعات الأخرى، وفقدان آلاف فرص العمل. وأشار العواملة إلى أن القطاع كان يحقق الربح للمستثمر، بالإضافة إلى الاقتصاد الوطني بشكل عام، حيث إنه يساهم في تشغيل الأيدي العاملة والمصانع ومختلف القطاعات المساندة. وحسب العواملة، فإن القطاع كان يحقق أرباحا تتراوح ما بين 15 و20% منذ أكثر من عقد، لكنها تراجعت في عام 2010، لتصبح 12 و15%، وتآكلت في آخر عشر سنوات ولم تتجاوز في أحسن حالاتها 9%، وفي بعض الأحيان يتم البيع بالكلفة وأقل من ذلك لتغطية الالتزامات المالية، خاصة في فترات الركود وتراجع الطلب.

وأكد العواملة ضرورة انتباه الحكومة إلى المخاطر التي تحدق بالقطاع الذي يشهد تراجعا بشكل مستمر، وذلك بإعادة النظر في حجم الوعاء الضريبي المفروض عليه، وتسهيل إجراءات الترخيص، والسماح بزيادة عدد طوابق البناء في بعض المناطق، وكذلك دعم القروض البنكية الموجهة لشراء الشقق السكنية، وذلك لتحفيز المواطنين والعرب والأجانب على تملك العقارات. وذكر مواطنون أنهم اتجهوا لشراء شقق سكنية والاستقرار في تركيا بسبب ارتفاع أسعارها في الأردن إلى عدة أضعاف أسعارها سابقاً، بالإضافة إلى الحوافز والامتيازات الأخرى التي تتعلق بسهولة الإجراءات وإمكانية الاستثمار في هذا القطاع.

وأبقت الحكومة على قرارها المتعلق بتخفيض رسوم تسجيل العقارات والشقق السكنية بنسبة 50% لتحفيز المواطنين على الشراء، لكن ارتفاع الأسعار قد أضعف من فرصة زيادة الإقبال على السوق، خاصة من قبل العرب والأجانب الذين كانوا يشكلون نسبة عالية من المشترين للعقارات في الأردن. كما شهدت أسعار الأراضي قفزات كبيرة انعكست سلبا على الأسعار، خاصة في المدن الرئيسية مثل العاصمة عمّان وإربد والزرقاء وغيرها.

ارتفاع كبير في أسعار العقارات (فرانس برس)

أخبار العرب

شركات عالمية تنقل مقارها الإقليمية للرياض

أعلنت السعودية، أمس الأربعاء، أنّ 44 شركة عالمية نقلت مقارها الإقليمية إلى العاصمة الرياض، بعد شهور من قرار سعودي ألزم الشركات الأجنبية الراغبة في الاستفادة من العقود الحكومية بنقل مكاتبها إلى المملكة. وذكرت الهيئة الملكية لمدينة الرياض (حكومية)، في تغريدة، أن ذلك يأتي استجابة لمكانة العاصمة السعودية باعتبارها أكبر اقتصادات مدن المنطقة. وفي فبراير/ شباط الماضي، أعلنت السعودية إيقاف التعاقدات الحكومية مع أي شركة أجنبية لها مقر إقليمي بالمنطقة في غير المملكة اعتبارا من مطلع 2024. وبررت ذلك، حينها، بأنه يأتي لضمان أن المنتجات والخدمات الرئيسية التي تشتريها الأجهزة الحكومية المختلفة، يتم تنفيذها على أرض المملكة وبمحتوى محلي مناسب. وفي مبادرة مستقبل الاستثمار العام الماضي، تم إعلان عزم 24 شركة عالمية على نقل مقارها الإقليمية إلى الرياض.

وخلال مبادرة مستقبل الاستثمار المنعقدة في الرياض أمس، تم إعلان قائمة الشركات ومن بينها: «بيبسيكو» و«برايس ووتر هاوس» و«كي جي إم جي» و«ديلويت» و«يونيليفر» و«سامسونغ» و«سيمنز».

اليمن يطلب دعماً أوروبياً عاجلاً

طلب رئيس الحكومة اليمنية معين عبد الملك، من الاتحاد الأوروبي، تقديم دعم عاجل لإنقاذ العملة المحلية التي تشهد تراجعاً قياسياً. جاء ذلك خلال لقائه في العاصمة المؤقتة عدن (جنوب)، أول من أمس، نائبة رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي في اليمن ماريون لاليس، والسفير الفرنسي جان ماري صفا، والسفير الألماني هيوبرت ياجر والسفير الهولندي بيتر ديريك هوف، والمبعوث السويدي بيتر سمنبي، وفق وكالة الأنباء اليمنية الرسمية (سبأ). وجرى خلال اللقاء «بحث العلاقات اليمنية الأوروبية وسبل تطويرها، والتأكيد على أهمية الدعم الأوروبي لليمن في هذه المرحلة خاصة في الجانبين الاقتصادي والإنساني»، وفقاً للوكالة.

ودعا عبد الملك الاتحاد الأوروبي إلى «إسناد جهود الحكومة للتعامل مع التحديات الاقتصادية، وفي مقدمة ذلك حشد الجهود لتوفير دعم عاجل لتحقيق الاستقرار في سعر صرف العملة الوطنية».

تقارير عربية

مال وناس

ركود أسواق غزة يتصاعد وسط تدهور القدرة الشرائية

غزة ـ **علاء الحلو**

تشهد أسواق قطاع غزة حالة من الركود غير الطبيعي، بفعل الحالة الاقتصادية العامة التي يمر بها القطاع نتيجة تواصل الحصار الإسرائيلي، إلى جانب الارتفاع الملحوظ في أسعار العديد من المواد الغذائية الرئيسية.

وباتت طرقات الأسواق أقل ازدحامًا خلال الفترة السابقة بفعل العديد من التحديات الصعبة التي باتت تواجه الواقع الاقتصادي السيئ، والذي أثر على القدرة الشرائية للمواطنين، وانعكاس ذلك سلبًا على التّجار وحركات البيع والشراء داخل الأسواق والمحال التجارية. وتأثرت الأسواق بما تضم من المحال التجارية التي تبيع المواد الغذائية، والحلويات والبقوليات والملابس وبسطات الخضار والفواكه، وغيرها جراء تردي الأوضاع الاقتصادية، وإحجام المواطنين عن الشراء بشكل ملحوظ.

ويشتكي الباعة داخل الأسواق من الوضع العام، والذي شهد حالة من التردي غير المسبوق، بفعل التحديات المركبة التي باتت تواجه الحركة التجارية، في الوقت الذي تُثار فيه الأنباء عن تشديد الإجراءات الحكومية داخل الأسواق، ما يزيد من الأعباء الملقاة على عاتق الباعة والتّجار.

ويقول الخبير الاقتصادي، مازن العجلة، إن الوضع الاقتصادي في قطاع غزة يشهد حالة من الانكماش نتيجة ثلاثة عوامل رئيسية، أولها العامل التراكمي طويل المدى، والذي أثر بشكل واضح على القدرة الشرائية، أما الثاني فيرجع إلى العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة، وتأثيره الكبير على الحركة التجارية، خصوصًا بعد إغلاق معبر كرم أبو سالم لمدة شهر، ما انعكس على القطاع الخاص وعلى مجمل حركات البيع والشراء، فيما يرجع السبب الثالث إلى تواصل تداعيات جائحة كورونا، التي ما زالت تعصف بالاقتصاد الفلسطيني، وتتسبب في زيادة معدلات الفقر والبطالة.

ويوضح العجلة في حديث مع «العربي الجديد» أن العوامل الرئيسية جاءت بالتزامن مع عدد من التحديات المتواصلة الخاصة بالرواتب ومخصصات الأسر الفقيرة، والتي خلقت مجتمعة حالة من ضعف الطلب على السلع، ما يُعد مؤشرًا على ضعف النمو الاقتصادي، والذي يتسبب فيه أيضًا انخفاض الأجور، وانعدام فرص العمل.

ووفق العجلة فإن تلك العوامل، التي تسببت في إرباك الحالة التجارية، تضغط على مستويات المعيشة، وتتسبب في التدهور الحاصل، وحالة الركود الكبيرة، وارتفاع الأسعار ظاهرة موجودة وتأتي نتيجة تطاول أمد الأزمة، وتزايد نسب البطالة، ووجود مشاكل هيكلية تتعلق بالسلع والخدمات، مؤكدًا أن البدء بعملية إعادة الإعمار يمكن أن يساهم بالتخفيف من حدة البطالة والأزمة.

وعم الركود أرجاء أسواق القطاع، بفعل تأثر الحركة التجارية، بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية وبعض السلع الأساسية والمهمة، إذ باتت تلك السلع خارج قدرة واستطاعة المواطن، الذي يعاني بالأساس من حالة اقتصادية صعبة بفعل تردي الأوضاع المعيشية، وانعدام فرص العمل، وغياب الأفق الاقتصادي.

من جانبه؛ يوضح الخبير الاقتصادي، رائد حلس، أن الاقتصاد الفلسطيني في قطاع غزة يعيش ظروفًا صعبة، نتيجة تردي الأوضاع الاقتصادية، بفعل تأثيرات تشديد الحصار الإسرائيلي، والذي تمثل في ارتفاع الأسعار والسلع الأساسية، والذي «لا يتناسب بالمطلق مع حجم الفقر والبطالة المرتفعة في قطاع غزة، الذي يعيش ظروفًا معيشية صعبة للغاية»، مبينًا أن ارتفاع الأسعار كذلك ساهمت فيه الأنباء التي تحدثت عن فرض ضرائب من حكومة غزة على بعض البضائع.

وقال: «رغم نفي الوزارة إلا أن هناك ارتفاعا حقيقيا في بعض الأسعار، في الوقت الذي يتعطل فيه قرابة 366 ألف عامل فلسطيني عن العمل».

ويعزو الخبير الاقتصادي في حديث مع «العربي الجديد» الركود الحاصل إلى جُملة من الأسباب، في مقدمتها سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على الموارد، ما تسبب بتردي الأوضاع الاقتصادية، إلى جانب غياب أفق صرف رواتب كاملة في قطاع غزة. ويضيف: «رغم تلقي موظفي السُلطة رواتبهم كاملة، إلا أن قرابة 80% مُلتزمون بسداد قروض شهرية».

ويشير حلس إلى أن ذلك الواقع، إضافة إلى عدم صرف مخصصات الشؤون الاجتماعية، لظاسر التي تعاني الفقر المدقع، علاوة على التأثير المباشر للحصار والاعتداءات الإسرائيلية المتكررة وجولات التصعيد، «أدت إلى حالة من عدم القدرة على النهوض».

وشهدت أسواق ومتاجر قطاع غزة ارتفاعًا ملحوظًا في أسعار بعض السلع الأساسية والمواد الغذائية والتموينية مثل العدس والسكر والزيت والقمح منذ أسابيع، إلا أن وزارة الاقتصاد في غزة أرجعت ارتفاع أسعار بعض السلع الأساسية في أسواق قطاع غزة، إلى «ارتفاع أسعار تلك البضائع عالميا، إلى جانب ارتفاع أجرة نقلها بسبب جائحة كورونا».

وتأتي تلك التحديات المتزايدة أمام المواطن الفلسطيني، والتّجار والباعة، في ظل تفاقم نسب البطالة وتخطيها حاجز 60%، ونسب الفقر التي قفزت عن نسبة 80%.

ويصفها مُختصون بأنها «نسب غير مسبوقة»، بات يواجهها الاقتصاد الفلسطيني، وذلك نتيجة تفاقم التأثير الاقتصادي للحصار الإسرائيلي المتواصل على قطاع غزة منذ عقد ونصف العقد، وتأثيره الذي طاول مختلف نواحي الحياة.

ارتفاع أسعار المواد الغذائية ساهم في تفاقم الركود

تراجع كبير في حركة البيع والشراء (عبد الحكيم أبو رياش/العربي الجديد)

موازنة

الجزائر: ارتفاع الإنفاق وتراجع النمو

الجزائر ـ **حمزة كحال**

في ظل أزمة مالية خانقة وتداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد، رسمت الحكومة الجزائرية صورة قاتمة عن السنوات الثلاث المقبلة، خاصة فيما يتعلق بنسب النمو والتضخم، وتطور التجارة الخارجية وعائدات النفط ومستقبل العملة المحلية «الدينار» التي تأبى التوقف عن فقدان بريقها أمام الدولار، ما ينذر باستمرار السنوات العجاف وشد الحزام أكثر، وسقوط المواطن الجزائري بين فكي «كماشة التقشف» وسط موجات غلاء جديدة مرتقبة.

وحسب وثيقة أعدتها وزارة المالية الجزائرية تحت عنوان «تقديرات 2022-2023-2024»، حازت «العربي الجديد» على نسخة منها، تتوقع الحكومة الجزائرية انخفاض النمو عند 3,3 بالمائة السنة المقبلة مقابل 3,4 بالمائة السنة الحالية، على أن يواصل النمو منحاه التنازلي سنتي 2023 و2024 ليصل إلى 3 بالمائة.

وفي ما يتعلق بالإنفاق العام، تتوقع الحكومة الجزائرية في دراستها التي ستعرضها على الوزارة الأولى ثم البرلمان، ارتفاع الإنفاق العام للدولة من 8642 مليار دينار السنة الحالية إلى 9858 مليار دينار (الدولار= 137 ديناراً)، السنة المقبلة و9682 السنة ما بعد المقبلة، ثم يرتفع مجدداً سنة 2024 إلى 9821 مليار دينار. وأرجعت الحكومة استقرار الإنفاق العام عند مستويات مرتفعة إلى تراجع الدينار وتمويل المخططات الاقتصادية لكسر الركود. التوقعات القاتمة للحكومة الجزائرية شملت أيضا العملة الجزائرية، إذ توقعت وزارة المالية الجزائرية استمرار تهاوي العملة المحلية لتسجل أرقام تاريخية مستقبلا تعجل بسقوط قدرة الجزائريين الشرائية، إذ تتوقع الحكومة أن يقفز الدينار من 137 ديناراً للدولار الواحد نهاية السنة الحالية إلى 149,31 ديناراً للدولار الواحد نهاية السنة المقبلة، ثم 156,78 ديناراً سنة 2023 وأخيراً 164,61 ديناراً للدولار الواحد نهاية 2024، ما يعني تراجعاً بـ 24 ديناراً.

ويواصل الدينار الجزائري فقدان بريقه أمام العملات الأجنبية، خاصة الدولار، الذي سجل مستوى تاريخياً جديداً. وتعدى سعر الصرف عتبة 137 ديناراً للدولار الواحد، في التعاملات الرسمية عند بداية الشهر الحالي، بعد تسجيله 137,17 ديناراً، مواصلاً بذلك منحى التهاوي.

ويعتبر التراجع التاريخي للدينار في التعاملات الرسمية الخامس من نوعه في غضون شهرين، ففي 25 يوليو/ تموز المنصرم، سجل الدولار 135,09 ديناراً للدولار الواحد، ثم 135,41 ديناراً في 9 أغسطس/ آب المنصرم، ثم واصل الدينار تسجيل الأرقام القياسية بعدما سجل سعر الصرف الرسمي في 23 أغسطس/ آب المنصرم 135,88 ديناراً، وأخيراً 136,36 ديناراً في 8 سبتمبر/ أيلول الماضي، و136,9 ديناراً في 20 من نفس الشهر.

أما عصب الاقتصاد الجزائري، أي النفط، فتنتظر السلطات الجزائرية تراجع عائداته السنة المقبلة إلى 27,8 مليار دولار مقابل 32,4 مليار دولار السنة الحالية، ثم ستتجه العائدات النفطية للارتفاع قليلاً مقارنة بالعام 2023، ما سيؤثر على الميزان التجاري الجزائري، خاصة وأن الحكومة تتوقع استقرار الواردات عند 31 مليار دولار في السنوات الثلاث المقبلة. وفي الوقت الذي تعمل فيه الحكومة الجزائرية من أجل آلية الدعم التي باتت ترهق الخزينة العمومية، تظهر توقعات الحكومة استمرار الجزائر في السير على طريق «الدعم المباشر» للأسعار والخدمات، بميزانية تبلغ 2220 مليار دينار السنة المقبلة، أي ما يعادل 22 بالمائة من موازنة الجزائر، و2073 مليار دولار سنة 2023، أي 23 بالمائة من الموازنة العامة، و1950 مليار سنة 2014 ما يعادل 19,7 بالمائة من إجمالي الموازنة العامة.

ودفع تهاوي الدينار الجزائري بالحكومة إلى مد يدها مجدداً إلى الخزينة العمومية لرفع ميزانية الدعم، في موازنة 2022، رغم مرور البلاد بوضع اقتصادي صعب، يتميز بشح الموارد وانكماش الاقتصاد وسط ارتفاع الإنفاق الحكومي، ما يضع نظام الرئيس عبد المجيد تبون أمام مطرقة «شح الموارد المالية» وسندان «شراء السلم الاجتماعي»، حتى لا تثير الشارع الذي لا يزال منقسماً بين مؤيد لنظام تبون ومعارض له منذ انتخابه في 12 ديسمبر/ كانون الأول 2019. وفق الأرقام التي جاءت في موازنة 2022 التمهيدية، التي اطلعت عليها «العربي الجديد»، فإن ميزانية الدعم أو ما يعرف بـ «التحويلات الاجتماعية» ستقدر بـ 2220 مليار دينار، أي ما يعادل 16,4 مليار دولار، مقابل 1920 مليار دينار سنة 2021، و1700 مليار دينار السنة التي قبلها. «الاجتماعية» ستقدر بـ 2220 مليار دينار، أي ما يعادل 16,4 مليار دولار، مقابل 1920 مليار دينار سنة 2021، و1700 مليار دينار السنة التي قبلها.

سقف اقتصادي مرتفع للمغرب

قال عمر الكتاني، الخبير الاقتصادي والأستاذ الجامعي بجامعة محمد الخامس بالرباط (حكومية)، أمس الأربعاء، لوكالة الأناضول، «آمل فعلا أن تتحقق الأرقام الاقتصادية، التي جاء بها البرنامج الحكومي، خصوصا ونحن في فترة الأزمة المتعلقة بالجائحة». وفي 11 أكتوبر/ تشرين الأول الجاري، استعرض رئيس الحكومة المغربية الجديدة عزيز أخنوش، برنامج حكومته للنقاش، في أول ظهور له أمام البرلمان عقب تعيينه. وقال أخنوش في كلمته أمام أعضاء البرلمان بغرفتيه (النواب والمستشارين)، إن حكومته حددت 10 التزامات كبرى تفعيلا لمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة وتيسيرا لتتبع وتقييم الحصيلة الحكومية. وبحسب أخنوش، فإن أبرز هذه الالتزامات يتمثل في توفير مليون فرصة عمل خلال السنوات الخمس المقبلة.

أخبار العالم

زيادة استثمارات تركيا في الجبل الأسود

قال وزير التنمية الاقتصادية في جمهورية الجبل الأسود، يأكوف ميلاتوفيتش، إن تركيا لديها القدرة على أن تكون بين أكبر خمسة مستثمرين في بلاده، وإن الروابط الاقتصادية بين البلدين يمكن أن تصبح أقوى. وأضاف ميلاتوفيتش في مقابلة مع «الأناضول»، أن تركيا تعد بالفعل من بين أكبر 10 مستثمرين في الجبل الأسود، وأكمل: «هناك إمكانية لتكون تركيا من بين أكبر خمسة مستثمرين في البلاد». وحجم التجارة بين البلدين ضعيف لا يتجاوز 150 مليون دولار سنويا، فيما يتطلع البلدان لتعزيز الرقم خلال السنوات المقبلة. والأسبوع الماضي، عقد وزير التنمية الاقتصادية في جمهورية الجبل الأسود، محادثات مع المسؤولين في تركيا، ناقشوا خلالها العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

الصين وآسيان تتفقان على تعميق التكامل

اتفق قادة الصين ورابطة دول جنوب شرقي آسيا (آسيان)، على تعميق التعاون لمساعدة المنطقة على التعافي من جائحة كوفيد-19، ما يشمل التنفيذ المبكر لاتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة الإقليمية.

في بيان مشترك صدر عقب القمة الـ24 بين آسيان والصين التي عقدت افتراضيا، وافقت الصين على دعم «إطار الانتعاش الشامل لآسيان» وخطة التنفيذ الخاصة به، التي سترشد الجانبين في تعميق تعاونهما في مختلف المجالات، منها الصحة العامة والأمن الاجتماعي والتكامل الاقتصادي والتحول الرقمي والتنمية المستدامة. أشادت آسيان بتعاون الصين النشط في تنفيذ الأولويات الرئيسية المحددة في «إطار الانتعاش الشامل لآسيان»، مثل تدريب المديرين التنفيذيين الصحيين والأخصائيين في الاستجابة للطوارئ الصحية.

اقتصاد الناس

تتزايد التحذيرات لطهران من تأجيل الجلوس إلى طاولة «المفاوضات النووية» في فيينا. ويرى محللون أن حكومة «رئيسي» تعزز علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع دول الجوار وكلّ من الصين وروسيا قبل بدء المفاوضات التي يقودها نائب وزير الخارجية، علي باقري

الاقتصاد في الملف النووي

ارتفاع النفط ومقاومة الحظر يدفعان طهران إلى التريث

لندن ـ **موسى مهدي**

وسط «نظام عالمي» في «طور التشكيل»، تتريّث حكومة الرئيس الإيراني، إبراهيم رئيسي، قبل العودة إلى طاولة «مفاوضات الملف النووي»، التي من المتوقع أن تجرى قريباً في فيينا عبر وسطاء أوروبيين.

وكانت الحكومة الإيرانية قد أكدت، على لسان وزير خارجيتها، حسين أمير عبد اللهيان، أن المفاوضات النووية مع مجموعة «1+4» ستبدأ من جديد قريباً، لكن يبدو أن إيران ترغب في ترتيب علاقاتها مع دول الجوار، ودراسة البدائل الاقتصادية المتاحة لديها، في مواجهة احتمال تشديد الحظر الاقتصادي المقبل، في حال رفضها للشروط الأميركية الجديدة.

وحتى الآن، هناك تباين كبير بين طهران والولايات المتحدة، حول ما ترغب فيه كل منهما من إعادة التفاوض حول «البرنامج النووي»، إذ بينما تطالب الإدارة الأميركية بتوسيع الاتفاق ليشمل شروطاً جديدة، من بينها الصواريخ البالستية وعلاقات إيران مع جيرانها، ترفض الحكومة الإيرانية هذه الشروط وتدعو الولايات المتحدة وشركاء الاتفاق النووي إلى رفع الحظر الأميركي أولاً، والعودة إلى «الاتفاق الأصلي» الذي وُقعته مع مجموعة «5+1» في عام 2015.

وحتى نهاية الجولة السادسة التي جرت في فيينا بين الطرفين قبل انتخاب رئيسي، حالت الفجوة الواسعة في المطالب بين الولايات المتحدة وإيران دون تحقيق تقدّم يذكر في المفاوضات.

من جانبه، يرفض رئيسي التفاوض حول «برنامج الصواريخ البالستية»، كما تقول إيران إن برنامجها النووي «برنامج سلمي». لكن الولايات المتحدة وحلفاءها، من جانبهم، يرون أن البرنامج النووي وصل إلى مرحلة متقدمة من التخصيب ويثير «قلقاً كبيراً».

وحتى الآن، تعوّل الولايات المتحدة على جدوى العقوبات الاقتصادية في الضغط على طهران، وربما حدوث ثورة شعبية ضد النظام الإيراني في طهران، تقود نتيجتها إلى نشوء نظام علماني في البلاد، يتوافق مع الغرب ويدخل في علاقات مباشرة مع إسرائيل، مثلما كان حال نظام الشاه محمد رضا بهلوي قبل ثورة الخميني.

وعانى الشعب الإيراني، خلال السنوات الماضية، ضغوطاً معيشية حادة، بسبب انهيار سعر صرف الريال الإيراني وارتفاع التضخم والغلاء الشديد في السلع الأساسية. لكنّ هذه الضغوط لم تسقط النظام الإيراني كما كانت ترغب واشنطن، وذلك لوجود البدائل المتاحة للحكومات الإيرانية المتعاقبة لمقاومة الحظر الاقتصادي الأميركي، وقبله العقوبات الأممية.

ويرى الخبير البريطاني سايمون تيسدال، في تحليل بصحيفة «ذا غارديان»، أن الدول الغربية ترغب في تسوية الملف الإيراني لأسباب تجارية واقتصادية بحتة، ولكن بالنسبة لحكومة رئيسي فإن «مقايضة تخفيف الحظر الاقتصادي والتجاري لا تمثل أولوية». وترغب الحكومات الأوروبية التي تعاني شركاتها من ضيق الأسواق المحلية في كسب عقود إعادة بناء الاقتصاد الإيراني الضخمة، في أعقاب رفع الحظر التجاري والنفطي على إيران.

في ذات الصدد، يرى خبراء في الشأن الإيراني أن الخسائر الباهظة التي تكبدتها إيران من الحظر النفطي ربما لن تجبر طهران على قبول الشروط الأميركية.

من جانبها، ترى حكومة إبراهيم رئيسي أن الاقتصاد الإيراني يمكنه التعايش مع الحظر النفطي والمالي والاقتصادي، حتى في حال تشديده. في هذا الشأن، يرى الخبير صاحب صدقي، في تحليل بنشرة «فورن بوليسي» الأميركية، أن إدارة الرئيس رئيسي تركز على استراتيجية مقاومة الحظر الاقتصادي، عبر تعزيز علاقاتها مع دول الجوار، وتوسيع التعاون الاقتصادي مع دول كبرى مثل الصين وروسيا. ويقول في تحليله إن حكومة رئيسي تعتقد أن «الولايات المتحدة عازمة على احتواء إيران على أية حال، وستجد دائماً أسباباً للحفاظ على الحظر الاقتصادي على طهران، حتى في حال إبقاء إيران بكل الشروط المطلوبة منها».

ومنذ خروج إدارة الرئيس دونالد ترامب من «الاتفاق النووي»، وضعت طهران عدة بدائل للتعامل مع التداعيات السالبة للحظر.

وتشكك دوائر غربية في نوايا طهران من التفاوض النووي، ويرون أنها تسعى إلى كسب الوقت لنضوج برنامجها النووي، وسط مخاوفها المتصاعدة من احتمال حدوث هجوم إسرائيلي مدمّر على إيران.

ومن بين البدائل التي يستخدمها النظام الإيراني ونجح في مقاومة الحظر الاقتصادي حتى الآن، مقايضة النفط ومشتقاته بالسلع الأساسية التي يحتاجها السوق الإيراني. كما منحت طهران تسهيلات استثمارية واسعة لبكين، ضمن اتفاق استراتيجي لاستثمار الشركات الصينية 250 مليار دولار ولمدة 25 عاماً وُقعته مع الصين في العام الماضي. ويتضمن الاتفاق تطوير مشروعات النفط والغاز الطبيعي والبتروكيماويات ومقايضة السلع وقطع الغيار. وقال وزير النفط الإيراني، في 12 أكتوبر/تشرين الأول الجاري، إن إيران ترحب بالاستثمار الأجنبي في كافة مجالات الطاقة بالبلاد، ضمن صفقات «مقايضة النفط والمكثفات النفطية بالعقود التجارية والهندسية»، وذلك في إشارة إلى أن حكومة رئيسي لا ترغب في مقايضة «البرنامج النووي» بمكاسب اقتصادية.

ومن بين الأدوات التي اعتمد عنها الحكومة الإيرانية لمقاومة الحظر، التوسع في تجارة المشتقات البترولية بدلاً من بيع الخامات النفطية. وحسب ما نقلت «رويترز» الشهر الجاري، عن مصادر مقربة من وزارة النفط الإيرانية، فإنّ إنتاج إيران من النفط يتراوح بين مليونين و2,5 مليون برميل يومياً، تصدّر منها نحو 500 ألف برميل في شكل نفط خام، وهو ما يعني أنّ إيران تنشط في تجارة المشتقات البترولية والمكثفات رغم الحظر النفطي. كما تستفيد الحكومة الإيرانية حالياً من ارتفاع أسعار المكثفات النفطية والمشتقات البترولية في الحصول على مداخيل أكبر. وبالتالي تخفيف تداعيات العقوبات الأميركية. كما تأمل الحكومة الإيرانية كذلك أن يتيح لها الانسحاب الأميركي من أفغانستان فرصة لتفادي الحظر النفطي وتنشيط تجارة المشتقات عبر شبكة التجار الأفغان الموالين لإيران في منطقة الهزارة والطاجيك، وبالتالي ربما زيادة كميات النفط والوقود المصدر إلى كل من الصين والهند ودول جنوب آسيا. وكانت إيران قد استثمرت، خلال سنوات الغزو والتواجد العسكري الأميركي في أفغانستان، في بناء شبكة من التجار في أفغانستان، بحسب دراسة لمؤسسة «راند» الأميركية، وذلك ضمن توافق مع الخطط الأميركية الرامية إلى ضرب «تنظيم القاعدة» وخفض النفوذ السني في البلاد.

وإضافة إلى النفط، تصدّر إيران نحو 49 مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي إلى العراق، ضمن اتفاق لتوليد الطاقة الكهربائية في جنوب العراق، وهو اتفاق يحظى بالموافقة الأميركية. ويرى محللون أن توفر هذه البدائل يقلق الولايات المتحدة، ويجعل حكومة رئيسي ليست في وضع مستعجل للرضوخ للضغوط الأميركية.

ويربط محللون بين الهجوم السيبراني الذي تعرضت له إيران يوم الثلاثاء، والتحذيرات التي صدرت في كل من واشنطن ولندن للحكومة الإيرانية من العواقب الخطيرة التي ستتعرض لها البلاد في حال أخرت عودتها إلى طاولة المفاوضات الخاصة بالبرنامج النووي. في هذا الشأن، يرى وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية، جيمس كليفرلي، أنّ البرنامج النووي الإيراني وصل إلى مرحلة متقدمة في التخصيب وأنه بات مقلقاً. من جانبها، حذّرت وزيرة الخارجية البريطانية، ليز تروس، الحكومة الإيرانية، من مواجهة المزيد من الحظر إذا لم توافق على «المفاوضات النووية».

أما المبعوث الأميركي الخاص بشأن إيران، روبرت مالي، فقال إنّ «المفاوضات النووية مع إيران لن تظل مفتوحة للأبد، وأن واشنطن تملك خيارات أخرى لمنع إيران من حيازة السلاح النووي، وستستخدم هذه الخيارات إذا لزم الأمر».

وفي مقابل هذا التهديد، فإن طهران تقول إن برنامجها النووي برنامج سلمي وليس مخصصاً لصناعة القنبلة النووية. ويذكر أن الوفد الإيراني في مفاوضات فيينا يقوده نائب وزير الخارجية، علي باقري، الذي تصفه الدول الغربية بالتشدد.

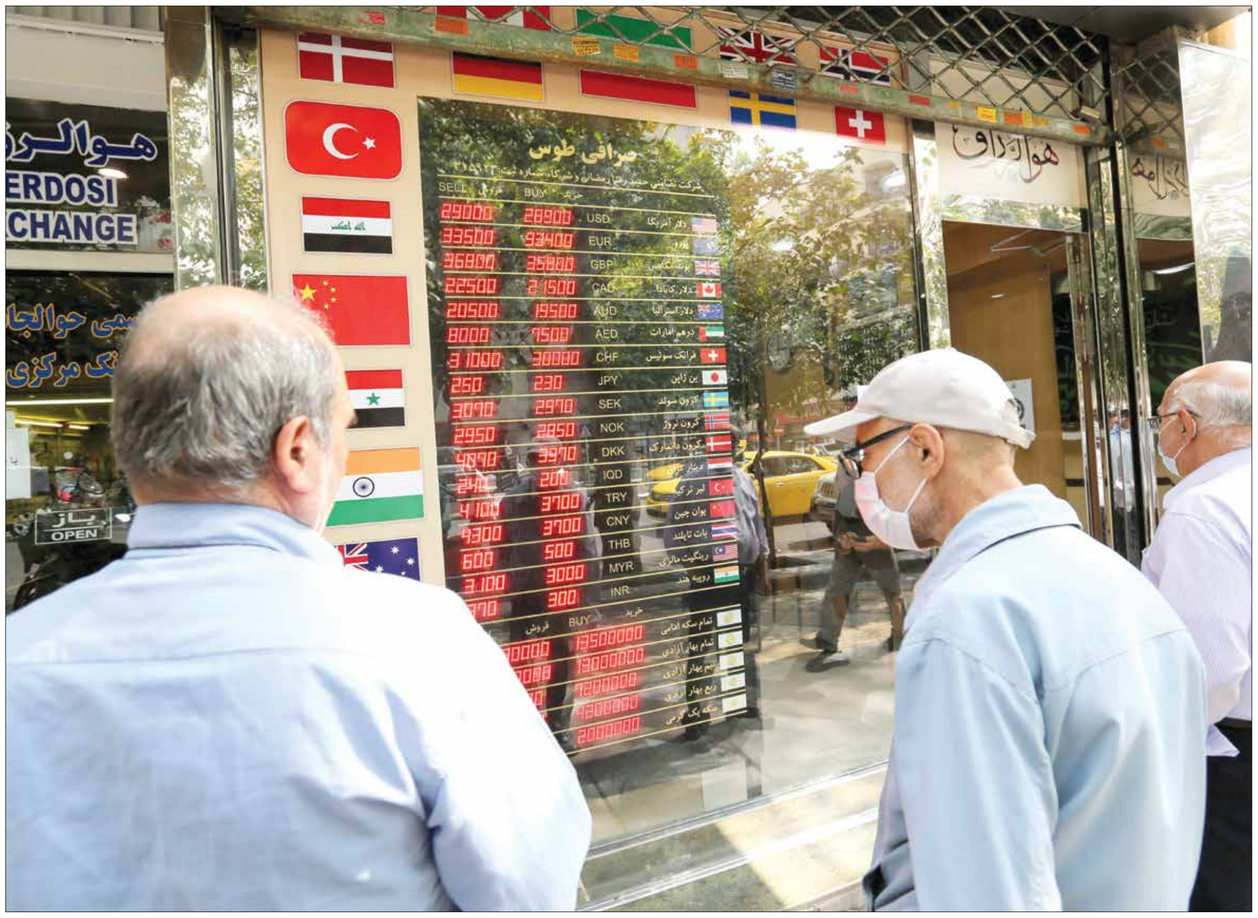

طهران تئن تحت أزمات تدهور الريال وغلاء المعيشة (Getty)

رئيسي يحذر من الهجوم السيبراني

أكد الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي على ضرورة الاستعداد الجاد للهجمات السيبرانية والوقاية منها والتجهيز لمكافحتها. وقال رئيسي، حسب ما ذكرت وكالة فارس الإيرانية، خلال اجتماع لمجلس الوزراء أمس الأربعاء، إن الهجوم السيبراني الذي استهدف محطات البنزين في إيران كان محاولة من قبل البعض ليبلغوا أهدافهم والتأثير على حياة المواطنين وجعلهم غاضبين. وشدد على ضرورة عدم السماح للعدو بتحقيق أهدافه من هذه الهجمات.

طهران تزيد مبيعات المشتقات النفطية لمقاومة الحظر

«787 دريملاينر» تكبد بوينغ مليار دولار

واشنطن ـ **العربي الجديد**

أعلنت شركة بوينغ الأميركية، كبرى الشركات المصنعة للطائرات في العالم، أن العيوب في طائرتها «787 دريملاينر» ستكبدها مليار دولار من التكاليف غير العادية، شطبت منها بالفعل 183 مليون دولار في الربع الثالث، وخفضت إنتاجها منها إلى طائرتين شهرياً في الوقت الذي تكافح فيه لمعالجة مشكلات الجودة.

وارتفعت إيرادات الشركة العملاقة 8% إلى 15,28 مليار دولار في الربع الثالث من 14,3 مليار دولار في الفترة نفسها من العام الماضي، ولكنها لا تزال دون توقعات المحللين البالغة 16,3 مليار دولار، وذلك بفضل تحسن مبيعات الطائرات التجارية وتسليمها.

وسجلت الشركة خسارة صافية قدرها 132 مليون دولار خلال الربع السنوي، لكنها أقل من خسارة بلغت 466 مليون دولار في الفترة نفسها من العام السابق. وقال الرئيس التنفيذي ديف كالهون، في مذكرة لفريق العمل بعد إعلان نتائج الأعمال: «يظهر سوقنا التجاري علامات تحسن للتعافي مع بدء توزيع اللقاح وبروتوكولات الحدود، ومع عودة الطلب ستكون قدرة سلسلة التوريد والتجارة العالمية من المحركات الرئيسية لصناعتنا وتعافي الاقتصاد العالمي». وكانت شركات صناعة الطائرات التجارية قد عانت خلال العام الماضي بسبب قلة الطلبات وإلغاء العديد من شركات الطيران لعدة طلبات وسط مخاوف من الإفلاس.

«787 دريملاينر» تكبد بوينغ خسائر باهظة (Getty)

الصين تحدد أسعار الفحم الحجري

محطات توليد كهرباء بالفحم الحجري في الصين (Getty)

بكين ـ **العربي الجديد**

تخطط الصين لوضع حد للسعر الذي تبيع به شركات التعدين الفحم الحراري، في ظل سعيها نحو تخفيف أزمة الطاقة في البلاد، وفقاً لما ذكرته وكالة بلومبيرغ عن مصادر على دراية بالأمر. وأوضحت المصادر أن بكين تهدف إلى تحديد سعر درجة الفحم NAR-5500، بما يشمل الضرائب، عند 440 يواناً (69 دولاراً) للطن، مع السماح له بالارتفاع إلى الحد الأقصى عند 528 يواناً. ومن المقرر أن تستمر تلك الخطة حتى الأول من مايو/أيار 2022، ولكنها تنتظر موافقة مجلس الدولة، كما أنها قد تخضع للتعديل. يذكر أن أزمة الطاقة في الصين بدأت جزئياً بسبب الارتفاع القوي في أسعار الفحم، مما تسبب في خسائر لكافة محطات الطاقة التي تعمل به في البلاد، وارتفعت عقوده الآجلة في بورصة «تشنغتشو» إلى مستوى قياسي أعلى 1980 يواناً للطن في وقت سابق هذا الشهر.

وأشار تقرير بلومبيرغ إلى أن الشركات الصينية المملوكة للدولة لديها مشاريع ضخمة للطاقة العاملة بالفحم في أكثر من 12 دولة حول العالم، ومن غير الواضح مستقبل هذه المشاريع بعد تعهدات الرئيس «شي جين بينغ» لوقف بناء هذا النوع من المصانع خارج البلاد. ووفقاً لتقرير صادر عن شركة «جاست فايننانس» ونقلته بلومبيرغ، تستهدف المشاريع الجديدة تقديم ما يقرب من 14 غيغاواطاً من الطاقة المولدة. وأعلنت الشركات الصينية التابعة للحكومة عن مشاريع تستهدف توليد ما يزيد على 3,6 غيغاواط في العالم الجاري.

عائدات تركيا 30,4 مليار دولار من السياحة

إسطنبول ـ **العربي الجديد**

توقعت تركيا أن تتجاوز عائدات السياحة في العام المقبل، 30,4 مليار دولار، وإجمالي عدد السياح الأجانب 32,3 مليوناً. وتعتمد البلاد على السياحة والصادرات في الحصول على العملات الصعبة ودعم سعر صرف الليرة والاحتياطي الأجنبي بالبنك المركزي.

ووفق برنامج الرئاسة التركية لعام 2022، والذي تم نشره في الجريدة الرسمية، 82,2 بالمائة، بواقع 23,2 مليون شخص، وعائدات بقيمة 22 مليار دولار. وقالت مصادر رسمية في أنقرة لوكالة الأناضول إن الصادرات التركية ارتفعت خلال سبتمبر/ أيلول الماضي بنسبة 30 في المائة، مقارنة بالشهر نفسه من العام المنصرم، لتصل إلى 20 مليارا و780 مليون دولار. وعلى مستوى حركة التجارة الخارجية أظهرت بيانات نشرتها هيئة الإحصاء ووزارة التجارة التركيتان، أمس الأربعاء، ارتفاع الواردات بنسبة 11,9 في المائة، لتبلغ 23 مليارا و328 مليون دولار. ووفقًا للبيانات، تراجع عجز التجارة الخارجية خلال سبتمبر/ أيلول بنسبة 47,5 في المائة، وبلغ مليارين و547 مليون دولار.

وعلى صعيد الأشهر الـ9 الأولى من 2021، ارتفعت الصادرات بنسبة 35,9 في المائة، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، وبلغت إيراداتها 160 مليارا و951 مليون دولار. أمّا الواردات فقد بلغت بالفترة نفسها 193 مليارا و301 مليون دولار، مسجلة ارتفاعًا بنسبة 23,7 في المائة، وتراجع عجز التجارة الخارجية بين يناير وسبتمبر، 14,6 في المائة، وبلغ 32 مليارا و351 مليون دولار.

إلى ذلك، قالت الحكومة التركية إن نفقات حماية البيئة في تركيا، العام الماضي، ارتفعت بمعدل 8,9 بالمائة مقارنة بالعام 2019، مسجلة 41,7 مليار ليرة تركية (قرابة 4 مليارات و386 مليون دولار).

جاء ذلك في بيان أصدرته هيئة الإحصاء التركية، الأربعاء، حول نفقات حماية البيئة للعام الماضي 2020. وأشار البيان إلى أن خدمات إدارة النفايات تصدرت قائمة الإنفاق الإجمالي لحماية البيئة، إذ شكلت 59,1 بالمائة.

سياح في إسطنبول كبرى مدن الجذب السياحي بتركيا (Getty)

رؤية

هذه الفوضى في الأسواق العالمية

جواد العناني

يبدو أن الفوضى في الأسواق العالمية لم تعد محصورةً في التبادل الحقيقي، أو ما يطلق عليه بالإنكليزية (main street)، بل وفي أسواق المضاربة (wall street). وقد شهدت الأشهر الأخيرة تقلباتٍ كبيرةً في أسعار النفط، والغاز الطبيعي، والأسهم والأوراق المالية، والعملات الرقمية وفي مقدمتها العملة الأشهر البيتكوين، وأسعار الفوائد على العملات، وأسعار تبادل العملات، وكذا في أسعار المعادن والمحاصيل والسلع الرئيسية. وقد كثر الحديث، في الآونة الأخيرة، عن إمكانية عودة دورة الكساد التضخمي أو الركود التضخمي (stagflation)، أو(Recessflation) كما يحلو لي أن أسميها شخصياً، كما حصل بعد هزّة أسعار النفط في سبعينيات القرن الماضي، أو قبل ما يقارب 45 عاماً، حين صار ارتفاع الأسعار لا يؤدّي إلى تخفيف نسبة البطالة.

وقد كان الاعتقاد السائد قبل ذلك بين الاقتصاديين أن هناك علاقة عكسية بين التغير في معدل التضخم والتغير في مستوى البطالة. أما أن يسير الاثنان معاً، وباتجاه واحد، فلم يتوقعوه، ولكنه حصل وسمّوه الكساد التضخمي أو الركود التضخمي.

وقد وصلت أسعار النفط الخام (غرب تكساس) في مطلع الأسبوع الحالي 23 /24 أكتوبر/ تشرين الأول حوالي 84 دولاراً مقابل حوالي 86 دولاراً للبرميل من مزيج خام برنت. وهذان رقمان لم يصل إليهما أي منهما منذ سبع سنوات.

أسباب قفزة النفط

والتعليقات على أسباب ارتفاع أسعار النفط كثيرة، منها الهبوط الحاد في المخزون الأميركي، وتراجع إنتاج النفط من الصخر والرمل الزيتيين لأسباب بيئية، وعدم الاستجابة الكافية لمواجهة زيادة الطلب العالمي على النفط مع تراجع مخاطر جائحة كورونا من مجموعة الدول المصدرة للنفط «أوبك»، وبخاصة أكثر المنتجين فيها المملكة العربية السعودية.

أما أسعار الذهب فقد سجلت حوالي 1792 دولاراً للأونصة من الذهب الخالص خلال الأسبوع الحالي، وهو أقل قليلاً من السعر الذي وصل إليه الذهب عام 2012. وفي عام 2016 تجاوز سعر المعدن الأصفر عتبة الألفي دولار، ليصل إلى 2020 دولاراً. وفي الأسابيع الأخيرة، ظل يتقلب، ولكنه يميل نحو الهبوط، حتى وصل الآن إلى سعره الحالي.

وبالنسبة لسعر الدولار، فقد شهد هو الآخر تقلبات. وفي شهر أكتوبر/ تشرين الأول من العام الماضي (2020)، وصل معدل سعر تبادل الدولار إلى حوالي 6,74 يوانات صينية. ولكنه الآن انخفض فلا يساوي إلا 6,37 يوانات صينية، أو بهبوط نسبته 5,5% خلال عام.

وتأتي كل هذه التقلبات في المدى الأطول لتؤكد حالة عدم الاستقرار. ولو تمعنّا في كل هذه الأسعار والأرقام القياسية يوماً بيوم، أو أسبوعاً مقابل أسبوع، سوف نرى أن هناك تذبذبا مستمرًا، وبنسب أكبر من المعتاد.

ومن هنا يثور السؤال: ولماذا حالة الاستنفار هذه؟ هل تعكس استدارةً في المفهوم السائد أن الأسواق العالمية قد بدأت تأخذ منحىً أقلّ أستجابة وحساسية لتغيرات الأسعار في الولايات المتحدة.

وفي خطابٍ ألقته عضو اللجنة التنفيذية للبنك المركزي الأوروبي، إيزابيل شنابل، في الرابع من نوفمبر 2020، أكّدت أن جائحة كورونا قللت من قدرة السياسة النقدية الأوروبية على الاستجابة للتحدّيات، ومنها التغير في السياسات النقدية الأميركية. فهل أصبحت نظرية تداخل العالم مع بعضه بعضا غير فعالة، وغير كافية لتفسير حالة التقلب السريع في الأسواق العالمية؟

إذا بدأت الأسواق العالمية في التحوّل من حالة التداخل والترابط إلى «صوامع» متجاورة، ولكن لكل واحدة منها كيانها الخاص بها، فما الذي سيجري في الاقتصاد الدولي خلال الفترة المقبلة؟

3 خيارات و3 عملات

هذه حالة فسّرها الاقتصادي روبرت منديل (Mundell) الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد في العام 1999، وسعى إلى تفسيرها نائب رئيس الفريق الاقتصادي في صندوق النقد الدولي سابقاً، البريطاني ماركوس فليمنغ (Fleming).

ومع أنهما التقيا في صندوق النقد الدولي، إلا أن كلاً منهما كتب بشكل مستقل. وقد قدم فليمنغ مصطلح «تريلما» (Trilemma)، لتفسير خيارات السياسة النقدية في دول العالم، وبخاصة النامية منها. وقد أطلق على هذه المعضلة الثلاثية اسم (Mundell-Fleming Trilemma).

وتقول هذه النظرية إن أمام الدول ثلاثة خيارات هي: تثبيت سعر صرف العملة. السماح بتدفق رأس المال بحرية بدون الوصول إلى اتفاق لتثبيت سعر العملة. التمتع باستقلالية السياسة النقدية. وقد أكد الباحثان روبرت منديل وماركوس فليمنغ أن الدول لا تستطيع أن تختار إلا واحداً من هذه البدائل، واختيار أي بديل سوف يلغي البديلين الآخرَيْن حكماً.

ومع أن النظرية تحوّلت إلى معضلة مزدوجة (dilemma)، لأن الدول عملياً لا تستطيع أن تتمتع باستقلالية نقدية مطلقة. وبغض النظر عن عدد الخيارات المتاحة، فإن الثلاثية والثنائية تعتمدان على وجود نظام نقدي دولي بمرجعية محدّدة، ووجود عملة دولية متفق عليها.

لذلك، إذا صدقت مخاوف بعض الاقتصاديين من أن الدولار قد يفقد استقراره ونفوذه، ولا يُحدِث سلسلة الآثار التي كان يُحدثها سابقاً، فإن النظام النقدي العالمي معرّض حالياً لهزّة شديدة، تذكّرنا بتلك التي أحدثها ارتفاع أسعار النفط في العام 1974.

ولكن القدرة على التكيف معه في ظل المنافسة التجارية والتكنولوجية وحرب العملات، تذكّرنا بمقترح روبرت مونديل الآخر، ضرورة تقسيم العالم إلى ثلاث مناطق عملات رئيسية. واحدة للدولار، وأخرى لليوان الصيني، وثالثة لليورو الأوروبي. وعلى العالم أن يوجد نظاماً أكثر تعقيداً لتحديد أسعار العملات، وتحديد سلوكيات السياسة النقدية داخل الدول. وإذا لم يتمكّن العالم من إحداث هذه النقلة، فإن احتمالات حصول فوضى عارمة في أسواق العالم تبقى قريبة.